العرب
السبت 2019/11/16
السنة 42 العدد 11530

واشنطن تدعم السراج مؤقتا بحسابات دولية لا داخلية ليبية

الخارجية الأميركية تطالب الجيش الليبي بإنهاء الهجوم على طرابلس

تلقفت حكومة الوفاق الوطني في ليبيا، الموقف الأميركي الجديد الذي دعا الجيش الوطني الليبي إلى وقف الهجوم العسكري على العاصمة طرابلس، لتسوّق أنها افتكت اعترافا ودعما أميركيا هاما سيعيد ترتيب الأوراق في ليبيا قبل انعقاد مؤتمر برلين. لكن على عكس ما ذهبت إليه الدوائر المقربة من المجلس الرئاسي بقيادة فائز السراج فإن الكثير من المتابعين يشددون على أن مواقف واشنطن الجديدة مبنية بحسابات دولية لا داخلية ليبية، وأن الرسائل موجهة لأطراف دولية تريد وضع موطئ قدم في ليبيا وعلى وجه التحديد موسكو.

ترامب يناقض مواقفه

طرابلس – تكابد حكومة الوفاق الليبية برئاسة فائز السراج لاستباق مجريات مؤتمر برلين المرتقب والذي سينظر في سبل إنهاء الصراع في ليبيا، للحصول على حزام سياسي دولي تكون على رأسه الولايات المتحدة.

وأخذت الأذرع الإعلامية لحكومة الوفاق تروج، الجمعة، لكونها نجحت في ما دفعت إليه، بعدما طلبت الخارجية الأميركية القائد العام للجيش الليبي المشير خلفية حفتر بوقف الهجوم العسكري على العاصمة طرابلس.

وقالت الخارجية الأميركية في بيان صادر عنها مساء الخميس، "أطلقت الحكومة الأميركية وحكومة الوفاق الوطني الليبي، ممثلة بوزير الخارجية محمد سيالة ووزير الداخلية فتحي باشاغا، حوارا أمنيا أميركيا وليبيا في العاصمة واشنطن".

عبدالفتاح السيسي

حل الأزمة الليبية لا يكون إلا بإنهاء الميليشيات

ودعت الولايات المتحدة الجيش الوطني الليبي إلى إنهاء هجومه على طرابلس، مشيرة إلى أن ذلك سيؤدي إلى تسهيل المزيد من التعاون بين الولايات المتحدة وليبيا لمنع التدخل الأجنبي غير المبرر، وتعزيز سلطة الدولة الشرعية، ومعالجة القضايا الأساسية المسببة للصراع.

وتأتي هذه الخطوة الجديدة والمختلفة عن مواقف سابقة للرئيس الأميركي دونالد ترامب، قبل مؤتمر برلين الذي من المرجح أن تشارك فيه قوى كبرى منها الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا، الصين، إيطاليا، تركيا، مصر، الإمارات، وألمانيا، فيما لم تحضره دول الجوار الليبي وخاصة تونس والجزائر، ما أثار انتقادات رسمية في عاصمتي هذين البلدين.

وعلى الرغم من أن وزير الداخلية بحكومة الوفاق فتحي باشاغا، الذي قاد وفد بلاده في زيارة إلى واشنطن خصصت فعالياتها للمشاركة في مؤتمر التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، يسعى جاهدا الآن لتأكيد أنه افتك اعترافا هاما من الإدارة الأميركية يؤكد وقوفها إلى جانب حكومة السراج، فإن الكثير من المحللين يؤكدون أن موقف واشنطن جاء حمّالا لرسائل بحسابات خارجية لا داخلية ليبية وموجهة بالتحديد للقوى الإقليمية النافذة في ليبيا، وليس بالضرورة للاصطفاف وراء المجلس الرئاسي المعترف به دوليا.

ويؤكد هؤلاء أن الموقف الأميركي كان موجها بالأساس إلى روسيا، التي تسعى من جهتها إلى لعب دور هام في الملف الليبي برفضها تواصل أنشطة الميليشيات في العاصمة طرابلس.

وأكد، في هذا الصدد، بيان الخارجية الأميركية، الصادر الخميس، دعمه لسيادة ليبيا وسلامة أراضيها في مواجهة محاولات روسيا للعب أدوار في الصراع الليبي بين حكومة الوفاق والجيش الوطني الليبي.

وسوّقت الدوائر المقربة من حكومة السراج وتحديدا من الإسلاميين بعد صدور الموقف الأميركي أنها حققت انتصارا سياسيا دوليا، لكن الموقف الأميركي ظل منذ بداية النزاع حول العاصمة طرابلس متذبذبا، وهو ما يرجح أن يكون موقفا مؤقتا وليس باتا في ما يخص دعمهما السياسي لطرف على حساب آخر في ليبيا.

وعرفت الإدارة الأميركية بتضارب المواقف في الملف الليبي، ففي الوقت الذي تتظاهر فيه بمساندة الحكومة المعترف بها دوليا، فإنها أشادت أكثر من مرة على لسان الرئيس ترامب بدور الجيش الوطني الليبي وقائده خليفة حفتر في محاربة الإرهاب وحماية المنشآت النفطية.

وقد عبّر ترامب بعد أيام قليلة من بداية معركة تحرير طرابلس، التي يقودها الجيش الليبي لدحر الميليشيات المحسوبة على حكومة الوفاق، عن وجود دعم سياسي للجيش الليبي لاستكمال مهمته على أكمل وجه.

وأكدت العديد من القراءات السياسية الأميركية في الأشهر الأخيرة أن ترامب داعم لحفتر في حربه التي يخوضها ضد الميليشيات في العاصمة طرابلس، وأن ذلك تأكد بصفة تامة بعدما عرقلت واشنطن في مطلع شهر يوليو الماضي إصدار مجلس الأمن لبيان يدين الضربات الجوية التي يشنها الجيش الليبي ضد الميليشيات المسلحة في طرابلس.

وترى العديد من المصادر السياسية الليبية، أن مواقف ترامب لم تحد عن سياسات واشنطن المتعلقة بالملف الليبي، مؤكدين أن الموقف الصادر مؤخرا يعد بمثابة تكرار نفس الرسائل التي وجهها سابقا، حيث أن واشنطن لم تسحب اعترافها بحكومة الوفاق الوطني لكنها تواصلت مع حفتر في أكثر مرة.

ويستدل هؤلاء بأن العبارات الواردة في بيان الخارجية الأميركية مساء الخميس بنفس البيان الذي أصدره البيت الأبيض بعد أسبوعين من انطلاق الحملة العسكرية في أبريل الماضي، عندما بحث ترامب مع حفتر جهود مكافحة الإرهاب ورؤية مشتركة لليبيا.

في سياق متّصل بتحضيرات برلين للمؤتمر المخصص للأزمة الليبية، بحث الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي والمستشارة الألمانية أنغيلا ميركل خلال اتصال هاتفي، الجمعة، ملفات إقليمية ودولية، بحسب بيان للرئاسة المصرية.

وقال البيان، "تم خلال الاتصال تبادل وجهات النظر بشأن عدد من الملفات الدولية والإقليمية، وفي مقدمتها الوضع في ليبيا، حيث أكدت المستشارة الألمانية حرصها على الاطلاع على رؤية الرئيس المصري حول تطورات القضية الليبية في ضوء الدور المصري المحوري المُقدر في المنطقة، وكذلك لرئاستها الحالية للاتحاد الأفريقي".

وأضاف البيان، "في هذا السياق أكد السيسي موقف مصر الاستراتيجي الثابت تجاه الأزمة الليبية والمتمثل في استعادة أركان ومؤسسات الدولة الوطنية الليبية، وإنهاء فوضى انتشار الجماعات الإجرامية والميليشيات الإرهابية، ومنح الأولوية القصوى لمكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار والأمن، ووضع حد لحجم التدخلات الخارجية غير المشروعة في الشأن الليبي التي من شأنها استمرار تفاقم الوضع الحالي الذي يشكل تهديدا لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط بأسرها".

وتابع البيان أن ميركل أكدت حرص ألمانيا على تطوير التعاون المشترك مع مصر في مختلف المجالات. كما أعرب الرئيس المصري عن التطلع لمواصلة العمل على دفع العلاقات المتميزة بين البلدين وتطويرها في شتى الأصعدة.

وبحسب العديد من الترجيحات فإن الميليشيات تفكر بشن عملية عسكرية بضواحي العاصمة طرابلس بعدما تواصل تلقيها الدعم بالأسلحة من تركيا، لكن الجيش الليبي أكد في المقابل مواصلة سيطرته على عدة مواقع بطرابلس، داعيا عبر المتحدث الرسمي باسم الجيش الليبي اللواء أحمد المسماري، المجتمع الدولي بالاعتراف بالمؤامرة على الجيش الليبي ومنع دخول الأسلحة التركية لدعم الميليشيات الداعمة لحكومة الوفاق.

«لا للانتخابات» شعار لا يخمد في حراك الجزائر

الجزائر – واصل المتظاهرون بالجزائر، الحراك الشعبي السلمي الذي بلغ أسبوعه التاسع والثلاثين، متمسكين بوجوب رحيل كافة رموز النظام السابق، الذي قاده الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وتجمع جمهور المتظاهرين، الجمعة، في مسيرات شعبية جابت ساحات مختلفة وسط العاصمة، وذلك قبل أقل من شهر على حلول موعد الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر المقبل.

وشهدت العاصمة الجزائر تعزيزات أمنية لمراقبة تحركات المحتجين وتفتيش سياراتهم، فيما رفع المتظاهرون شعارات سياسية تطالب مجدّدا بضرورة قطع جذور النظام القديم ورفض مضي السلطة الحالية التي تقودها المؤسسة العسكرية في تنظيم انتخابات رئاسية.

وجدّد المتظاهرون رفع شعارات للمطالبة بتطبيق المادتين 7 و8 من الدستور ومحاسبة المتسببين في الفساد ونهب المال العام، وكذلك إرساء دعائم الحق والقانون، كما جددوا تمسكهم بمواصلة تنظيم المسيرات إلى غاية تحقيق المطالب المرفوعة.

ومن المقرر أن ينتخب الجزائريون رئيسا جديدا للبلاد في 12 ديسمبر المقبل، في انتخابات رئاسية مثيرة للجدل.

ويرفض هذه الانتخابات المتظاهرون في الحراك السلمي المستمر منذ نحو تسعة أشهر، في حين تدعمها قيادة أركان الجيش.

وتقول الحكومة إنها الحل الوحيد الذي يكرس الخيار الدستوري، للخروج من أزمة الفراغ السياسي المؤسساتي منذ 2 أبريل الماضي، تاريخ استقالة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.ودخلت الجزائر مرحلة عدم استقرار سياسي وكسر عظم بين السلطة والمحتجين منذ إلغاء ترشح بوتفليقة لفترة خامسة، تبعها إلغاء الانتخابات الرئاسية، وتفعيل المادة 102 من الدستور التي تقضي بعزل الرئيس لأسباب صحية.

وتثير الانتخابات الرئاسية المقررة في الجزائر جدلا كبيرا بسبب موجة المظاهرات الاحتجاجية السلمية الرافضة لإعادة نظام بوتفليقة بأشكال مختلفة.

وترى الحكومة الجزائرية أن الانتخابات هي الطريق الوحيد لتكريس الحل الدستوري، أي المرور بالاقتراع بديلا عن المرحلة الانتقالية.

وفي المقابل يرفض، المتظاهرون في الحراك السلمي، هذه الانتخابات، ويؤكدون أنها "تكريس للثورة المضادة وعودة لرموز نظام بوتفليقة".

وأكد رئيس أركان الجيش أحمد قايد صالح المؤيد للانتخابات أنها قرار لا رجعة عنه، في حين يتحدى ناشطون وحقوقيون هذه الانتخابات، ويتوعدون بمقاطعة تاريخية لها، خاصة في منطقة القبائل.

وصادق مؤخرا المجلس الدستوري الجزائري على قائمة ضمت خمسة مرشحين للانتخابات؛ وهم رئيس الوزراء السابق عبدالمجيد بن تبون، وعلي بن فليس رئيس وزراء سابق ورئيس حزب طلائع الحرية، وعزالدين ميهوبي الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي وهو آخر وزير للثقافة في عهد بوتفليقة، وكذلك عبدالقادر بن قرينة رئيس حزب العدالة والبناء، علاوة على عبدالعزيز بلعيد وهو رئيس جبهة المستقبل.

وعلى الرغم من الضمانات التي تقدمها السلطة لضمان نزاهة الانتخابات والتي تترجمها خطابات قائد أركان الجيش الفريق أحمد قايد صالح، وكذلك رئيس الدولة المؤقت عبدالقادر بن صالح، إلا أن عنوان المظاهرات الأسبوعية لم يتغير، "لا للإنتخابات".

ويرى العديد من المراقبين في الجزائر أن مضي السلطة في تنظيم الانتخابات في الموعد المعلن عنه في 12 ديسمبر المقبل، يشير إلى أن الوضع سيزداد تعقّدا في الجزائر.

ويؤكّد هؤلاء، أن المتظاهرين يشعرون باستفزاز واضح من السلطة القائمة، خاصة أن جل المرشحين هم من فلول نظام الرئيس السابق، وهو أمر يُفقد الانتخابات المقبلة شرعيتها.

وألغيت الانتخابات التي كانت مقررة في 18 أبريل الماضي، بعدما خرج الجزائريون في 22 فبراير للتعبير عن رفضهم لولاية خامسة كان قد ترشح لها الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

كما ألغيت انتخابات الرابع من يوليو التي دعت إليها السلطة لانتخاب رئيس جديد، بعدما استقال بوتفليقة في الثاني من أبريل الماضي تحت ضغط الحراك الشعبي الذي يطالب بإسقاط النظام منذ ذلك الحين.

> في الأسبوع التاسع والثلاثين من الحراك في الجزائر، المتظاهرون يواصلون رفع شعارات تطالب بالقطع مع نظام عبدالعزيز بوتفليقة

ويشدد الداعمون لإجراء الانتخابات في موعدها على أن السلطة وفرت ضمانات كافية لحسن سيرها، وأنه بات على الشعب الجزائري التعجيل بانتخاب مؤسسات جديدة تفتح صفحة جديدة في البلاد.

ويؤكدون أن من أهم الضمانات التي قدمتها السلطة الحالية للجزائريين يتمثل في ما قامت به السلطات الأمنية باعتقال رموز النظام السابق والحكم على الكثيرين منهم بالسجن؛ على غرار شقيق الرئيس ومستشاره، وكذا رجال المخابرات كالجنرال القوي سنوات التسعينات محمد مدين المدعو توفيق ونائبه على رأس جهاز الاستعلام بشير طرطاق.

قصف برلماني على حكومة سعدالدين العثماني

الرباط – اتهم برلمانيون من المعارضة والأغلبية الحاكمة الحكومة التي يترأسها سعدالدين العثماني بالتواطؤ مع البنوك، بعدما رفضت الأخيرة تمويل المستثمرين الشباب في قطاع الصناعة.

واتهم النواب، بحسب ما ذكرت تقارير مغربية، الجمعة، الوزراء في الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية الإسلامي بالفشل، لأنهم لم يتمكنوا من حماية المقاولات الناشئة من الإفلاس.

واتهمت البرلمانية أمال العمري، من فريق نقابة الاتحاد المغربي للشغل، في جلسة مساءلة رئيس الحكومة، حكومة العثماني بالإصرار على نسخ برامج سابقة فاشلة، من قبيل "المقاولين الشباب" و"مقاولتي"، و"المقاولات الصغرى والصغرى جدا".

وانتقدت تخلف الحكومة عن إنقاذ مقاولات كانت متجهة نحو الإفلاس، وعصفت بطموح الشباب، إذ تقاضي المحاكم حاليا 1533 مقاولا، من أصل 1862 مقاولة لا تزال ملفاتها قيد الدرس.

ورد العثماني منتقدا "سخط" البرلمانيين، داعيا إياهم إلى عدم التهويل في بسط المشاكل، مضيفا أن المعطيات الرسمية تؤكد وفاة 8 آلاف مقاولة، مقابل إحداث 92 ألفا، معتبرا أن البرلمانيين يصرون على الكلام بخطاب يائس.

وأشار إلى أن السلطات تتابع أسباب وفاة المقاولات، ووجدت أن بعض المقاولين يغيرون نشاطهم من قطاع إلى آخر، مضيفا أن نهاية عمل المقاولة بالمغرب أشبه بما يجري في فرنسا.